المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

ملخص وخاتمة سياساتية

لكتاب

الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك

(1908- 2018)

د. أحمد جميل عزم

مساعدو بحث:

آية زناتي، ريَّا الصانع، سماح كساب، عايدة الحجار،

عفاف الشمالي، لبنى قطامي، مهند الأخرس

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الاستراتيجية (مسارات)

ملخص الكتاب

يدرس هذا البحث تجليات الحراكات الشبابية الفلسطينية منذ العام 2011، ولكن من أجل فهم السياق التاريخي، وإدراك خلفيات المشهد الراهن، تمت دراسة الحركات الشبابية منذ مطلع القرن العشرين.

تقوم الفكرة الأساسية للبحث على وجود تحول في نمط العمل الشبابي مما يسمى "الحركة" إلى "الحراك"، لكن هذا التحول يبدو أنه بلغ مداه، وهناك إرهاصات للبحث عن أشكال أقرب للحركة. ويتضمن نمط الحركة تبني القائمين عليها مشروعاً وطنياً شاملاً، ويأتي هذا، أحياناً، في حالات الفراغ السياسي والشعور بعدم وجود قيادة وأطر سياسية فاعلة تعمل على تطوير برامج ومواقف قادرة على مواجهة التحديات الخارجية، واستقطاب التأييد الشعبي. ومن الأمثلة على ذلك، تأسيس مؤتمر الشباب الفلسطيني في الثلاثينيات والذي نشأ بعد حالة الشلل التي أصابت المؤتمر العربي الفلسطيني، الذي كان أشبه ببرلمان وقيادة فلسطينيين. وهو ما تجسد، أيضاً، في رابطة طلبة فلسطين، في القاهرة مطلع الخمسينيات، ومجموعات الطلبة التي نشطت تحت اسم جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية في بيروت، ونتج عن الأولى حركة التحرير الوطني الفلسطيني، "فتح"، وعن الثانية حركة القوميين العرب، التي انبثقت عنها "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

عندما لم تكن هذه الحركات الشبابية مقدمة لمشروع وطني شامل، نتيجة وجود فراغ، فإنها شكلت ذراعاً لفصائل أو أحزاب تعلن امتلاك مشروع وطني عام، وتستقطب تأييداً شعبياً على أساسه، وهو الوضع الذي ساد في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، عندما أسست الفصائل الفلسطينية أذرعها وكتلها الطلابية والشبابية، التي انتظمت، أيضاً، وتحالفت وتنافست داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي شكّل إطار عمل مهم، وناشط في بلدان الشتات الفلسطيني المختلفة.

بدأت في العالم مع مطلع تسعينيات القرن العشرين ظاهرة "الحراكات"، وهي عبارة عن موجات من الاحتجاج والنشاط الجماهيري، المفتقر للأيديولوجيا إلى حد كبير، وغير المرتبطة بالأحزاب، التي تؤمن بالعمل المباشر في الشارع لتحقيق هدف ما، مع ترك تطورات الحدث في الميدان توجه دفة الأمور، دون خطط ومطالب وبنى معدة مسبقاً، ودون قيادات واضحة للحراكات. ومع نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الاشتراكي، وما تبع ذلك من ظاهرة العولمة الرأسمالية، ووسائل التواصل الإلكترونية التي منحت الأفراد قدرات عالية، أو –على الأقل– الإحساس بالقدرة العالية، على الفعل، والتواصل، لم تتراجع قوة ومركزية دور الدولة في العالم وحسب (على الأقل هكذا بدت الأمور لعدد من السنوات)، بل

تراجعت أهمية الأحزاب، والفصائل، والقوى المنظمة، ودورها وجاذبيتها، وهو ما سيقدم هذا البحث شواهد عليه.

كانت الحالة الفلسطينية في التسعينيات استثناءً إلى حد كبير من الاتجاه العالمي لضعف السلطات والقوى المركزية، وذلك لأن هذا العِقد شهد عملية بناء السلطة الفلسطينية بعد اتفاقيات السلام المؤقتة الانتقالية، وكان مخطط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو رهانها، تحول هذه السلطة إلى دولة، لذلك زاد التركيز على الفعل الرسمي (الحكومي) والبيروقراطي، بدل الفعل الشعبي غير الرسمي، ما أدى إلى حالة من "اللاتسييس" (أي ابتعاد الشباب عن العمل السياسي المباشر المؤطر ضمن منظمات ووفق رؤى فكرية وأيديولوجية)، وأدى إلى انهيار كثير من المنظمات الشبابية والطلابية والشعبية الفلسطينية حول العالم، بما في ذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي توقفت انتخاباته منذ العام 1990، وتلاشت الغالبية العظمى من فروعه حول العالم.

تراجعت حالة تهميش دور الشباب ودور المبادرات الشعبية عندما جاءت انتفاضة الأقصى العام 2000، ولكن أدت عوامل، من بينها السياسات الإسرائيلية، إلى عسكرتها، ما أدى إلى التركيز على المقاومة العسكرية كرد على الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية. وعلى الرغم من عودة حالة المقاومة المسلحة، وبالتالي عودة درجة من درجات التسييس، بين العامين 2000 – 2005، فإنّ النشاط المدني الشعبي، وكنتيجة لحالة العسكرة والقمع الإسرائيلي الشامل، لم يبدأ بالظهور فعلياً إلا مع نهايات تلك الانتفاضة نحو العام 2004– 2005.

كانت ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، العامين 2010 و2011، نقطة بارزة في مشهد الشارع الشبابي الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، بأشكال وطرق متفاوتة، وبشكل عام، انتشر استخدام تعبير الحراك في الساحة الفلسطينية.

يمكن تتبع وتحليل مجموعة سمات للحراكات، تختلف عن الحركات. أولاها، أنه على الرغم من أن جزءاً من ظهور الحراكات جاء تعبيراً عن شعور بالفراغ السياسي (عدم وجود عمل مؤطر جاذب) وعدم قدرة البنى السياسية الراهنة على القيام بأعباء المشروع الوطني، فإنّ الحراكات جاءت تتحرك لأجل هدف محدد ومحدود، آني يبرز في لحظة معينة، مع توقع أنّ يؤدي تحقيق هذا الهدف (إنهاء الانقسام مثلاً) إلى تغيير في مجمل مكونات المشهد السياسي، وبالتالي سيحدث تغيراً إيجابياً، تتحدد معالمه لاحقاً، بعكس الحركات والأطر التي عملت في القرن العشرين، مع تصور واضح –إلى حد كبير– للمستقبل ومتطلباته، بل مع تصورات لكيفية تكامل العمل الفلسطيني مع سياقات عربية وعالمية أوسع.

وكذلك كان تركيز الحراكات على ما ترفضه، أكثر من سعيها إلى ما تقبله (فهي لم تحدد أهدافها بشكل شامل وواضح). واختارت، غالباً بقرار متفق عليه، أن تكون لديها بنية قيادية جماعية تقوم على التوافق، والتشاور المطول، بين أكبر عدد ممكن من "الناشطين"، بعيداً عن البنية التنظيمية التقليدية، وأصرّت على أن وسائل التواصل الاجتماعي، والفعل المباشر في الميدان، يؤديان إلى قرارات بالتوافق والإجماع، دون بنى تراتبية تقليدية، وهذا كنوع من النفور من العمل الحزبي واحتكار السلطة من قبل قيادات تستمر في مناصبها دون تغيير، وبدرجة من التفرد. ويتبع هذا، أيضاً، رفض تبني أنماط عمل تحتاج إلى تفرغ ونفقات مادية كبيرة.

بدراسة التجارب الفلسطينية الشبابية في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948، ولبنان، وسوريا، والأردن، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، يتضح أنّ هذه السمات السالفة، لم تكن نقاط قوة تماماً كما اعتقد القائمون على هذه الحراكات، وأدت إلى عمر قصير للأطر الحراكية، ولتواضع النتائج التي حققتها، وبالتالي بدأ الحديث مجدداً عن أهمية تبني أشكال وأطر عمل أكثر ديمومة ومركزية، بل وظهرت نقاشات تدعو صراحة إلى العودة إلى مفهوم الحركة (Movement)، بدل الحراك (Activism).

ولذلك ظهرت أشكال جديدة للعمل الشبابي تقع في مرتبة وسط بين الحركة والحراك، تسمى في بعض الحالات باسم "مجموعة" أو "ملتقى" وتركز هذا المجموعات، حتى إنهاء هذا البحث على الأقل، على بناء شبكة شباب يتآلفون للتفكير والقيام بنشاطات توعوية وإعلامية معاً، مع السعي إلى الانتشار في المجتمع، وذلك قبل تبني أي خطط ومواقف سياسية محددة، على عكس الحراك الذي ينطلق من موقف معين يبني حوله التحرك.

في المرحلة الراهنة، ما زال شكل التنظيم الشبابي (والمدني الشعبي) الجديد لم يتبلور، وهو موضع نقاش، ويُقدِم هذا البحث في الفصل الرابع عناوين لأجندة بحث ونقاش تساعد أي منتديات أو برامج شبابية على التفكير في المرحلة المقبلة.

الفصل الرابع

خاتمة سياساتية

يمكن عبر المقارنة بين البانوراما التاريخية التي قدمها الفصل الثاني من هذا البحث، مع الاستعراض الذي قدمه الفصل الثالث، تَبيُّن الفرق بين أنماط الحركات الشبابية منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة، والحراكات التي ظهرت بالتوازي مع العولمة ومرحلة أوسلو ثم الربيع العربي، بعد العام 2011. في الحالة الأولى، كانت الأطر الشبابية، إما نواة يدرك مؤسسوها سلفاً أنها ستتحول إلى حركات أو أحزاب، لديها شعارات أو برامج أو رؤى نحو مجمل القضايا الوطنية، أو على الأقل مستعدة للتفاعل مع طائفة واسعة من القضايا، ويعد الاتصال الشخصي هو أداة التواصل الأساسية في هذه الأطر، مع نظام عضوية محدد، وغالباً ما يكون تأسيس البناء التنظيمي وشبكة الأعضاء مرحلة سابقة، وهذا ما كان عليه الأمر في الخمسينيات والستينيات بشكل خاص. وإذا لم تكن هذه الأطر نواة لأحزاب وحركات، فهي، غالباً، ذراع أو منظمة فرعية من حزب أو فصيل أكبر، وهذا ما كان عليه الوضع من السبعينيات وحتى التسعينيات، مع العمل على أطر وطنية جامعة للشباب، مثل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين.

جاءت حراكات العولمة والربيع العربي مختلفة، من حيث، أولاً، أنها تعتمد على الرفض للواقع أكثر من تقديمها تصوراً محدداً لما تريده، ولكيفية الوصول إلى واقع جديد. وثانياً، أنها تعتمد على الفعل المباشر؛ أي النزول إلى الشارع دون الكثير من التخطيط لخطة عمل متكاملة، وقد تحدد أهدافها وهي في الميدان، بناءً على استقراء مزاج الشارع، ومدى قوته وبناء على استقراء مواقف القوى المختلفة. وغالباً ما يكون الهدف جزئياً قد يؤدي إلى تغير في طبيعة العملية السياسية، وطبيعة القوى المسيطرة، والعلاقات بينها. وثالثاً، أنها تعلن براءتها من الفصائل والأحزاب والقوى السياسية التقليدية المنظمة، والسبب في ذلك الاستياء من أداء هذه القوى، وبخاصة من حيث الضعف وعدم الرضى الشعبي عنها، ورفض هذه القوى لتبني روح الشباب ومطالبهم، ولأن هذه القوى منقسمة، وتدخل في صراعات جانبية بعيدة عن القضايا الأساسية (ولأنها باتت تمثل سلطة ولو محدودة السيادة)، ولأن هذه الفصائل لا تمتلك برنامج عمل أو رؤية واضحة مقنعة. يضاف إلى ذلك، أنّه بنهاية الحرب الباردة، وانتهاء الاستقطاب بين الفكرين الرأسمالي والاشتراكي، تراجعت كثيراً جاذبية العقائد والأيديولوجيا الشاملة.

يضاف إلى كل ما سبق، أن سهولة الوصول للإعلام المجتمعي، أضعف الحاجة للتمويل، وللإمكانات المادية والخبرات والمؤسسات، التي كانت ضرورية لأي عمل جماهيري، والتي كانت الأحزاب والقوى المنظمة هي من يمتلكها ويقدمها، فأصبح يمكن لأي مجموعة شبابية أن تصنع إعلامها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إذا ما جرى قصر النظر على الحراكات الشبابية الفلسطينية، يمكن الإشارة من واقع البحث، الذي عرضت الفصول الفائتة نتائجه، إلى أن الحراكات في الأغلب فشلت في تحقيق أهدافها المحددة، وكثيراً ما كان أعضاء حراك يتسربون إلى حراك آخر، أو يبتعدون عن المجال العام، ويأتي حراك جديد في مناسبة أخرى يتبنى هدفاً ما، أو كانت الحراكات تنتهي لشعور بالفشل والكارثة، من مثل مسيرات العودة من لبنان وسوريا العام 2011، أو للتلاشي التدريجي دون أسباب واضحة لذلك. ولوهلة، كان مصطلح التشبيك (networking)، يبدو مصطلحاً شائعاً، في إشارة إلى عملية ضرورة الربط بين المجموعات الشبابية المختلفة، باعتبار ذلك هو الحل، وهو ما كانت هناك أمثلة عليه عرضها الفصل الثالث، وبخاصة في حالات الأندية الشبابية في لبنان، وشبكات الطلاب في الولايات المتحدة، والأراضي المحتلة العام 1948، لكن الحقيقة التي تبدت مع الوقت، أنّ هناك مشكلة داخل المجموعات ذاتها، وأن المجموعات ذاتها لا تملك مقومات الاستمرار والتطور، وبالتالي تفقد الشبكات أهميتها.

أحد أهم أسباب عدم الاستمرار يكمن في صفة الشبابية ذاتها، فالشباب هو، من زاوية محددة، مرحلة عمرية مؤقتة، وكثيراً ما يرتبط النشاط العام لدى الشباب بمرحلة تعليمهم الجامعي، حيث الجامعات والمعاهد فضاء عام للقاء والتنظيم والتحرك، وبتقدم السن والانتقال إلى أدوار ومكانات اجتماعية جديدة، لا تعود ظروف استمرار الشباب في النشاط متاحة، وبخاصة بغياب الأحزاب، وغياب الحياة النقابية المتجددة، كما هو الواقع الفلسطيني. فحتى في الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين، لا يوجد تجديد للقيادات عبر الانتخابات، ويمثل الاتحاد في المجلس الوطني أشخاص في الخمسينيات من أعمارهم.

من الأسباب الأخرى للتعثر وعدم القدرة على التقدم، ومن ثم التفكك، اعتماد الحراكات الجديدة فكرة عدم وجود قيادة مركزية، والاعتماد على التوافق. والنفور من القيادة جزء منه يعود إلى الرغبة في تفادي صراع القوة، وعمليات تقديس الفرد، أو التكالب على الموقع، وهي جميعها ظواهر برزت في الحركة السياسية الفلسطينية، فنادراً ما غاب قائد أو أمين عام فصيل لسبب غير الوفاة، أو التراجع الكبير في الحالة الصحية، بل إن كثيراً من الاتحادات والنقابات والجمعيات الخيرية لا تغير أيضاً قياداتها. يضاف إلى هذا النفور، جاذبية وسهولة وسائل التواصل الاجتماعي التي أتاحت آلية نقاش وتواصل أغرت الكثيرين بأنّه لا حاجة إلى قيادة مركزية. ولكن التجربة أثبتت أنّه في أزمات ولحظات حرجة، يصعب الاعتماد على قرار يتخذ

عبر تشاور عدد كبير من الأشخاص، بعضهم قد يصبح جزءاً من الحراك في مرحلة متقدمة من ظهوره، وأن جعل القرارات غير ملزمة أمرٌ غير عملي، ويؤدي إلى انقسام وتشتت وتناقض في القرارات.

ويرتبط بموضوع أثر الافتقار إلى القيادة على عملية صنع القرار، أثر الافتقار إلى العقائد أو البرامج أو الرؤى السياسية. فصحيح أن بعض الفلسفات والأفكار، تتحول إلى نوع من الجمود الذي لا يواكب العصر، وإلى أيديولوجيا يراد مشاهدة الواقع عبرها، لدرجة إمكانية تحريف الواقع ورؤيته من الزاوية التي تجعل النظريات صحيحة، لا من حيث ماهية هذا الواقع حقاً، ولكن، أيضاً، عادة ما تتخذ القرارات والمواقف لتتواءم مع أفكار ومبادئ متفق عليها سلفاً بين "الأعضاء"، أما بدون مرجعية سياسية وفكرية مسبقة، فيصعب تحديد أسس اتخاذ القرار.

أضف إلى ذلك، أن تخفيض وسائل التواصل الاجتماعية تكاليف العمل العام، وتسهيله، لا يلغي أن هناك تكاليف مادية للعمل العام، يتضمن تأمين تفرغ كوادر للعمل، أو تنظيم نشاطات وفعاليات تحتاج لتكاليف، وهذا غير متاح دون مؤسسة فيها مختصون في الحصول على التمويل، ونظام عضوية، واشتراكات، وتبرعات، وما إلى ذلك، مما لا يتوفر في أغلب الحراكات، بينما يتوافر لخصومها والقوى الأخرى.

إذاً، يمكن القول ما يلي:

1. الافتقار إلى الأيديولوجيا والمرجعية السياسية له وجهه السلبي.
2. الافتقار إلى القيادة المركزية ليس فضيلة دائمة.
3. النفور من الفصائل والتنظيمات لا يلغي الحاجة إلى هيكلية تنظيمية.
4. العضوية الفضفاضة حد الفوضى لها تبعات سلبية.
5. سهولة وانخفاض تكاليف وسائل التواصل الاجتماعي لا تعني أن الاستغناء عن موارد مادية كافية أمر ممكن.

يصبح السؤال هنا، ما هو الحل؟ هل هو بالعودة إلى الأشكال القديمة (الأحزاب والحركات السياسية)؟

لا شك أن العودة إلى الأشكال القديمة طرح غير واقعي، وفيه كثير من الخلل. فمن جهة، لم تحقق تلك الأطر القديمة أهدافها التي تأسست لأجلها، ودخلت في أزمات بنيوية، كما أنها، من جهة أخرى، جاءت في سياقات ثقافية وسياسية واجتماعية تغيرت. لكن ربما يجب التفكير بعدم القطيعة مع تلك البنى، وعدم اعتبار الأخطاء والعثرات التي وقعت فيها في تجربتها سبباً لرفضها، ولرفض مضامينها وأدواتها ووسائلها،

ودون استنساخها بالتأكيد. ولعل تحديد مشكلات وعثرات هذه القوى، يحتاج إلى دراسة منفصلة، سواء تتعلق بقضية الديمقراطية الداخلية في هذه القوى، أو علاقتها ببعضها، أو دور الأيديولوجيا فيها، أو مسلكية قياداتها وأعضائها، أو طرق إدارتها وتمويلها، ...إلخ.

يحتاج الشباب إلى خوض نقاش واضح لتجربتهم في السنوات الفائتة، وللمرحلة الراهنة، وفيما يلي عناوين يمكن أن تشكل أجندة مقترحة للنقاش وللتفكير، وهذه النقاط يمكن أن تكون جزءاً من مشروع أو عدة مشاريع بحثية وتشاورية، وجزءاً من برامج تدريب ومنتديات، تناقشها جميعها، وتناقش غيرها من النقاط، أو تناقش جزءاً منها.

أولاً. التثقيف في أشكال التنظيم السياسي

بغض النظر عن المُلابسات التي أفرزت مصطلحات المرحلة الراهنة، من "حراك"، و"ناشطين"، و، فإنّ هناك حاجة إلى تأمل هذه التجربة ومقارنتها بأشكال التنظيم السياسي.

في الماضي، كانت أشكال التنظيم السياسي الأساسية في السياق الفلسطيني، بشكل خاص، وعربياً وعالمياً، إلى حد ما، هي ثلاثة أشكال: الحزب، والجبهة، والحركة. ودون الدخول هنا في التعريف العلمي، أو التطبيقات العملية لهذه الأشكال، فإنّ الحزب بكونه الأكثر مركزية وعقائدية وانضباطاً وانتقائية في اختيار الأعضاء، والحزم في توجيههم، والجبهة من حيث اعتبارها من الناحية النظرية على الأقل، تجمعاً لأحزاب أو قوى وتيارات، دون اندماج، والحركة باعتبارها أقل اهتماماً بالأيديولوجيا، وبالتالي بشروط العضوية، وأكثر مرونة في عملية صناعة القرارات واختلاف الآراء، وفي السماح بالمبادرات القاعدية للأعضاء، كل هذا يمكن أن يكون موضوعاً لعملية تثاقف وتثقيف ونقاش مفصلة، تهدف إلى تبين السلبيات والإيجابيات، والأخطاء والإنجازات، وكيفية تطوير شكل التنظيم السياسي في سياق المرحلة الحالية، بما فيها من عولمة وظروف دولية وإقليمية ومحلية خاصة.

ويمكن، أيضاً، دراسة أمور مثل تمويل التنظيمات السياسية، وطرق الاستفادة من وسائل جمع التمويل الحديثة عبر الإنترنت.

ثانياً. صناعة القرار التنظيمي

هناك نماذج لصناعة القرار تختلف بحسب اختلاف نوع التنظيم السياسي، والسياقات المختلفة، وهناك الكثير من الملابسات والقواعد التي يجدر بشاب يبدأ نشاطه السياسي أو حتى الوطني العام، أن يدركها، من مثل عدم السقوط في "مثالية" الديمقراطية اللامتناهية، حد الإصرار على الإجماع، تماماً مثل ضرورة

الابتعاد عن الفردية والتسلط في اتخاذ القرار. وكذلك عدم السقوط في فخ التشدد والرفض لأجل الرفض، مقابل ضرورة عدم الوقوع في حالة من عدم الثقة بالذات، وبالتالي سرعة تقديم التنازلات. ويجدر التفكير في أنواع اتخاذ القرار، بدءاً مما يعرف بالمركزية الديمقراطية، إلى السماح بتعددية التيارات في هامش معين من القرارات. وكذلك تقسيم أنواع القرارات، ما بين الأساسي الذي يكون أشبه بالقاعدة الدستورية، إلى السياساتي البرامجي، إلى القرارات الطارئة والتنفيذية العاجلة.

ثالثاً. التأثير في صناعة القرار والجمهور

بقدر ما توجد حاجة إلى فهم كيف يتخذ جسم ما، شبابي أو طلابي أو حزبي أو قراره، يجدر معرفة ديناميات اتّخاذ القرار عند الهيئات القيادية الرسمية، وآليات التأثير بها. وكيفية تفادي المعارضة لأجل المعارضة، بل المعارضة (أو التأييد) من أجل التغيير، ومن أجل الحصول على موافقة الهيئات صاحبة القرار. ويجدر تعلم آليات التأثير في عمليات صنع القرار، بدءاً من الإقناع والحوار، إلى الضغط والتأزيم، إلى توليد الصدمة أو استغلالها، .

وكذلك القدرة على تقييم واقع الجمهور ومصالحه وحالته العامة ومزاجه اللحظي، ومعرفة طرق التواصل مع هذا الجمهور، وكيفية احترامه والتعامل معه، والتأثير به. فضلاً عن تصنيف الجمهور لشرائح، والقدرة على تحديد شكل العلاقات مع هذه الشرائح، وكيفية التعامل معها في مستويات مختلفة، بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، والوزن النسبي لهذه الشرائح، والتمييز بين الديمقراطية في التعامل مع الجمهور مقارنة بالشعبوية.

رابعاً. المبادئ والأيديولوجيا كدليل

هناك فرق بين المبادئ والأيديولوجيا، ولكن بينهما تقاطعاً كبيراً، ويجدر فهم أهمية وجود مبادئ وأيديولوجيا، وأيضاً التداعيات والسلبيات التي قد تنتج من التعامل الخاطئ مع المبادئ والأيديولوجيات؛ سواء بتحويلها إلى سلاح ضد القوى الحليفة أو المفترض أنها حليفة، أو بالإصرار عليها حتى لو ناقضها الواقع الملموس.

هناك أهمية لوجود برامج شاملة ووافية مسبقة لأي تحرك، بحيث لا يكون هناك الكثير من الجدل والتفكير والخلاف عند كل قضية تبرز في الميدان، وبحيث تكون هناك رؤى متبلورة للشأن الوطني عموماً، يسهل الاستناد إليها في تشكيل موقف أو رأي أو خطة تبرز في سياق الحدث اليومي، دون أن يلغي هذا احتمال تغيير التصورات وتعديلها في ضوء متغيرات الأحداث.

خامساً. التمييز بين "الشرارة" والحركة

كثيراً ما تندلع تحركات جماهيرية، على شكل احتجاج، أو انتفاضة، ، بعد حدث معين. وقد لا تكون ردة الفعل شبيهة عندما يحدث حدث شبيه في مرحلة لاحقة.

وكثيراً ما يعتقد نشطاء أن اندلاع تحرك جماهيري بعد حدث ما كفيل بإيجاد دينامية يستمر الشارع فيها في العمل، ولكن هذا غير دقيق. فالشرارة هي الحدث أو اللحظة التي تأتي في واقع موضوعي بعينه، فتحدث ردة الفعل. وبالتالي، الشرارة ذاتها قد لا تؤدي إلى ردة الفعل ذاتها في مكان أو زمان آخر. ثم إن الشرارة والبداية للتحرك ليست ضمانة لاستمراره، فلا بد من بنى جماهيرية ومجتمعية وإعلامية، ، جاهزة سلفاً، أو تُطور سريعاً لتضمن ديمومة أي حراك جماهيري وتوجيهه.

فانتفاضة العام 1987، تختلف عن هبة النفق 1996، عن انتفاضة الأقصى 2000، عن هبة العام 2015، من حيث الواقع الموضوعي والسياقات (ومن هي القوى القائمة بها والحريصة على استمرارها)، ويجدر فهم السياقات وكيفية تحليلها وصناعتها والتأثير فيها، وكيفية تحويل (أو منع تحويل) حدث ليكون شرارة لحراك ما في زمن أو مكان معينين.

سادساً. الواقعية في تقييم واستخدام القوة

للقوة تعريفات وأشكال وديناميات وقواعد في تفاعلها وتطورها والتعامل معها، ويجدر فهم كل هذه الأشكال والقواعد قبل الدخول في تجاذب قوة أو تنازع أو تآلف. وهناك مدارس مختلفة في تعريف القوة، بدءا من الصلبة، إلى الناعمة، إلى الذكية، إلى ...إلخ. ويمكن أن تتحول المدارس إلى نوع من المرشد في التفكير في أوراق القوة وإيجادها وتغيير موازينها واستخدامها.

وهذا يقود لتفكير أوضح في تقييم موازين وأوراق القوة كمياً ونوعياً، وعدم السقوط مثلا في تمجيد نوع من أنواع القوة ورفض آخر، بإسباغ بعد قيمي وأخلاقي على أنواع على حساب أنواع أخرى.
كذلك هناك أهمية لفهم أنواع وقواعد صراعات القوة المختلفة، على مستوى القوى العظمى والصغيرة، والقوى التقليدية في السياسة (الدول مثلا) وغير التقليدية (غير الحكومية والشعبية)، وفهم ديناميات كل صراع أو تحالف.

تتحول أحيانا، في سياق الحراكات الجماهيرية الوسيلة، سواء أكان ذلك نوع من أنواع القوة، أو تنظيم أو حزب ما، يفترض أنه آلية عمل للوصول إلى هدف، ليصبح نوع القوة هذا أو التنظيم هو هدف بحد ذاته، ولو على حساب القضية الأساسي أحياناً. فتصبح مصلحة الفصيل، أو المبدأ السياسي، أهم من القضية السياسية.

سابعاً. أنواع التناقضات– الثانوية والرئيسية

في العلاقات السياسية، وبخاصة في ظروف الصراع، لا بد من معرفة آليات التمييز بين التناقض الثانوي والتناقض الأساسي، وتحديد سبل التعامل مع كل تناقض منها، في الممارسة اليومية، وفي الخطط قصيرة وبعيدة المدى. وكيفية الحفاظ على التصنيف الصحيح للتناقضات، وعدم انحراف البوصلة أثناء التفاعل اليومي للحدث.

وهذا يتبعه، أيضاً، فهم معنى الهوية، واعتبارات صنع القرار السياسي والأمني والنضالي، والفرق بين حسابات الدول وحسابات حركات التحرر.

ثامناً. التمييز بين الزخم والتشظي

لا يعني اتفاق شرائح كبيرة من الجمهور على موقف بعينه أنها موحدة، فالوحدة لها اعتبارات تنظيمية، ومصالح، وعقائد، وارتباطات مختلفة، وتتعلق بالقدرة في توحيد الأفكار والأمزجة وصناعة الثقة والمصالح المشتركة. فتشابه المواقف قد يعطي زخماً لقضية بعينها، ولكن إنشاء حركة سياسية أو جماهيرية موحدة، أمر مختلف. وتشابه المواقف قد يكون سبب تنافر أحياناً، وكثيراً ما يجري تصنيف المتشابه بأنه منافس أكثر منه حليف، وكل هذا يحتاج إلى تحليل وفهم.

تاسعاً. العلاقة بين التضامن وحركة التحرر

تنقسم مجتمعات حركات التحرر إلى فئات مختلفة، منها النواة الصلبة، ومنها الجبهة المساندة، ومنها الدوائر الأوسع المساندة، ومنها المعارضة والرافضون للمقاومة. ويجدر دراسة تجارب حركات التحرر لفهم طبيعة القوى المجتمعية المختلفة، وتوزيع المهام والأدوار فيها، ودراسة الحراكات وقواها المشكلة لها، ثم أيضاً التمييز بين أنواع حركة التحرر ذاتها، والمدارس المختلفة لتعريفها على أسس عقائدية، أو جغرافية، أو ثقافية، ، ثم طبيعة العلاقة بين القوى التي تشكل حركة التحرر والقوى الخارجية من متضامنين ومعارضين.

وأخيراً،

تضمن هذا الفصل في الأجزاء السابقة، خاتمة واستنتاجات عامة من الفصول السابقة، ثم عناوين لأجندة نقاش وبحث وتدريب للشباب، وهذه العناوين يمكن العمل عليها لتطوير مشاريع ثقافية أو فكرية، أو جلسات نقاش وعصف ذهني حولها، لتشكل مدخلاً لتفكير جديد، وبالتالي تبني ممارسات مختلفة تأخذ من التجارب السابقة أفضل ما فيها وتتجاوز عثراتها، لذلك فإنّ هذا البحث يحتاج إلى أن يلحق به بحث أو دليل عمل آخر، أو ورش عمل تناقش العناوين التسعة في هذا الفصل، وتحوله إلى برنامج مفصل.